Royaume du Maroc

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
Haut Commissariat au Plan
المديرية الجهوية لسوس ماسة
Direction Régionale Souss Massa

أهداف التنمية المستدامة

قراءة في منهجية الاعداد والأجرأة

غشت 2021

Direction Régionale du Plan, Bd Gl Kettani, BP.301-Agadir
Tél : 05.28.84.07.58 / 05.28.82.17.68 - Fax :05.28.84.07.74

المديرية الجهوية للتخطيط ، شارع الجنرال الكتاني، ص. ب. 301 - أكادير
الهاتف: 05.28 84.07.58 / 05.28.82.17.68 -الفاكس:05.28.84.07.74

الفهرس

تقـديم 3

1- التنمية المستدامة: المفهوم و النسق التاريخي. 4

2- من أهداف الألفية للتنمية"إلى" أهداف التنمية المستدامة : الثابت و المتغير. 5

3- مستجدات أهداف التنمية المستدامة. 8

4- مؤشرات تتبع أجرأة أهداف التنمية المستدامة. 13

5- تتبع و تقييم أهداف التنمية المستدامة: النموذج المغربي. 14

6- نحو تنزيل لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي. 15

تقديم

يسعد المديرية الجهوية للتخطيط لسوس ماسة، أن تعلن عبر هذا التقرير، عن شروعها في إصدار جملة من المذكرات الإخبارية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

فالموضوع ذي الراهنية المؤكدة، يستحق مزيدا من الإصدارات التي تستهدف الإحاطة والتوعية لجمهور أصحاب القرار وعموم المهتمين، في أفق تسهيل عملية التحصيل ثم التنزيل على المستوى الجهوي.

وسوف تستهل عملية الإصدار هاته، بمذكرة تلقي الضوء على أهم مناحي موضوع أهداف التنمية المستدامة من حيث: المفهوم والماهية والخصائص التركيبية والإنجازات على صعيد المملكة،... على أن يشرع بعد هذا، في إصدار مذكرة خاصة بكل هدف من الأهداف السبعة عشر المكونة للموضوع. كل هذا في أفق تسهيل فهم واحتساب وتتبع انجاز المؤشرات المرجعية لأهداف التنمية المستدامة، وهي خطوة تروم إذكاء النقاش حول مبادرة التنزيل على المستوى الجهوي.

ولبلوغ هدف عملية الإصدار هاته، تتمنى المديرية الجهوية، بأن تتوصل من مخاطبيها بمختلف مشاربهم ، بكل ملاحظة أو تصويب أو تساؤل، قد تساهم في إغناء الإحاطة والنقاش وتبادل الرؤى، حول أهداف التنمية المستدامة.و لأجل هذا، تم خلق فضاء افتراضي للتواصل(ODD.hcp.Agadir@gmail.com)، علما بأن العناوين الاعتيادية الأخرى للمديرية الجهوية، قابلة للاستعمال عند الاقتضاء.

1- التنمية المستدامة: المفهوم والنسق التاريخي:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة، مع الحاجة إلى تصور نموذج مجتمعي قادر على بلوغ اندماج لثلاث مكونات هي : التنمية الإقتصادية واحترام حقوق الإنسان وحسن تدبير موارد طبيعية محدودة.

وترجع جذور المفهوم إلى القرن التاسع عشر حيث تزامنت مع الإنشغالات الأولية بالبيئة والمناخ، كمجال موضوعاتي للبحث الأكاديمي. ومع مرور الوقت واعتبارا للأزمات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والتي عرفت خلال القرن العشرين، سيصبح المفهوم أكثر تداولا وراهنية، ليتم إرساؤه بشكل رسمي خلال ملتقى "قمة الأرض" **ريو** سنة 1992.

وهكذا ترجم مفهوم التنمية البشرية، تعبيرا عن السعي الحثيث إلى إعادة تنظيم المجتمعات عبر مرورها بفترة انتقالية لبلوغ تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية، ولبلوغ ذلك، تأسس المفهوم على ثلاث دعائم هي : النجاعة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والجودة البيئية .

وللتذكير فتلكم الدعائم الثلاث، صعبة الاندماج مجتمعة رغم ترابط سبل أجرأتها، لدرجة أنها أصبحت تشكل رهانات التنمية المستدامة المنشودة. كما ارتبطت محاولات تفعيلها مجتمعة، بمفاهيم ومبادرات مثل : المسؤولية والمشاركة لكل الفرقاء أو التعاون بين الدول أو التزام الحذر حين أخذ القرارات ذات التأثير المباشر على المجتمع أو على البيئة بوجه عام.

ولعل هدف إعمال ذات المبادرات، لأنتهى إلى ترقية مفهوم التنمية البشرية، إلى مفهوم ذي إشعاع عالمي يتطلب تفعيله، تجاوز نطاق دولة واحدة ليصبح هدفا كونيا يهم ويرتهن مستقبل البشرية جمعاء. لذا ظهرت مفاهيم أغنت النقاش والبحث الأكاديمي ذي الصلة بهذا التصور مثل : الإستدامة أو القابلية على تحمل وتدبير العوامل والرجات الخارجية، أو النجاعة وكلها صفات يؤمل توفرها في النموذج التنموي القادر على تلبية أهداف التنمية المستدامة.

وقد أذكت هذه المقاربة، مبادرات أفضت إلى تصور وإعداد جملة من المؤشرات التركيبية القادرة ما أمكن، على الإحاطة وتتبع تطور، واقع معقد يجسده طموح أجرأة التنمية البشرية ، لتحدد معالم تنزيلها على صعيد العالم بأسره.وفي هذا الإطار، ستظهر التجليات في برنامج أهداف الألفية للتنمية والذي تلاه برنامج أهداف التنمية المستدامة، كاستراتيجيات أعلنتها الأمم المتحدة لتشكل التزاما دوليا للأجرأة، في أفق بلوغ غد أفضل للبشرية جمعاء.

2- من" أهداف الألفية للتنمية "إلى" أهداف التنمية المستدامة": التابث والمتغير:

شكلت أهداف التنمية المستدامة، امتدادا لأهداف الألفية للتنمية، حيث استوجب المرور من برنامج أممي إلى آخر، استثمار نتائج برنامج 2015 (أهداف الألفية للتنمية) لبلوغ أمثل للأفق الزمني المحدد لبرنامج 2030(أهداف التنمية المستدامة) وهو سنة 2030.

فقبيل انصرام أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، وبداية من سنة 2010، تعالت أصوات تحث على استثمار نتائج أجرأة هذا البرنامج الأممي، خصوصا الشق المتعلق بتعبئة المجتمع الدولي للوصول إلى أهداف كونية. وكان لزاما أن يوجه التفكير إلى تصور أهداف جديدة للتنمية المستدامة، في سياق الرد على تفاعلات عدة اتخذت شكل ملاحظات وانتقادات على الحصيلة التي ألت إليها عملية أجرأة أهداف الألفية للتنمية.

وهكذا ثم رفع عدد الأهداف والمرامي مقارنة مع برنامج 2015، لتصل ببرنامج (2030) إلى 17 هدفا رئيسيا و 169 مرمى. وكمقارنة بين البرنامجيين، نجد حالات عدة كاحتفاظ بنفس الأهداف مع تحسينها أو إضافة أخرى على شكل أهداف جديدة تفرعت عن هدف سابق أو تجميع أخرى لتشكل هدفا جديدا لبرنامج (2030).

وبين هذا وذاك، تبقى بعض المحاور الموضوعاتية غائبة عن اهتمام ومضمون تركيبة أهداف برنامج (2030) رغم أهميتها ومنها: الهجرة وأثارها، تقليص التعرض للكوارث الطبيعية، تلوث الهواء، بعض الفئات الهشة من الساكنة(ذوي الإحتياجات الخاصة نموذجا)

ولتوضيح أكثر لمنهجية المرور من برنامج (2015) إلى برنامج (2030)، نورد أدناه محتوى الجدولين (1) و (2) :

الجدول رقم 1: أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة: مقارنة المنهجية والمقاربة

أهداف الألفية للتنمية	أهداف التنمية المستدامة
تنطبق بشكل غير متناسب على البلدان النامية	تنطبق على جميع البلدان والحكومات والمجتمع المدني والفاعلين في التنمية والقطاع الخاص
8 أهداف و21 غايةو60 مؤشرا/ غياب توجهات واضحة لتكييف الأهداف مع السياق المحلي.	17 هدفًا و169 غايةو244 مؤشراومن المتوقع أن يتم تتكيف الغايات مع السياق الوطني من جميع الحكومات، وبشكل يتماشى مع الطموحات العالمية.
ثمرة مقتطفات من إعلان الألفية من قبل خبراء الأمم المتحدة، والتي اعتمدت رسميا من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2005	ثمرة مفاوضات بين الدول الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة،التي انتهت بمشاورات عالمية من تأطير منظمة الأمم المتحدة شارك فيها 10 ملايين شخص (خبراء وقادة ومواطنون من جميع المناطق، بما في ذلك المجتمعات المهمشة)
نتائج قابلة للقياس ومحددة زمني اتستهدف: - بعض أبعاد التنمية البشرية. - الشراكة بين الدول (الهدف8) يتوفر على عدد قليل من المرامي القابلة للقياس ويركز أساسا على منح مساعدات.	نتائج قابلة للقياس ومحددة زمنيا من قبيل: - الأهداف الاقتصادية (الفقر، الدخل والتصنيع والبنية التحتية والتشغيل). - الأهداف الاجتماعية (الحماية الاجتماعية،الصحة،التعليم، المساواة بين الجنسين). - الأهداف البيئية (التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي،المحيطات،استغلال الأراضي) - أهداف الحكامة (مجتمعات عادلة ومنفتحة على الجميع). - آليات الأجرأة (استعمال التكنولوجيات، وسياسات التجارة العادلة التجارة أو التحويلات أو تدبير الدين، الدور المحوري للإعانة على التنمية، توفير المعطيات....).
الهدف (7) المتعلق بالجدوى البيئية، يفتقر إلى ترابط واضح مع باقي الأهداف	تهدف إلى تحسين معيشة الإنسان مع قدرة جميع الدول على تقديم الخدمات الأساسية لساكنتها.
غياب توافق حول منظومة تتبع وتقييم مدى التزام الدول بمختلف الأهداف	تتوخى "مراقبة ومراجعة قوية وشاملة وشفافة على جميع المستويات" وفق مبادئ وآليات واضحة للتتبع على صعيد الدول.

الجدول رقم 2 :التوافق المبسط بين أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة.

المعطيات التي تحتها سطر تهم مستجدات أهداف التنمية المستدامة في علاقتها بأهداف الألفية للتنمية

أهداف الألفية للتنمية	أهداف التنمية المستدامة
الهدف 1: التقليص من الفقر المدقع والجوع 1-1 تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم الواحد. 1-2 ضمان التشغيل والعمل اللائق. 1-3 تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع، إلى النصف	الهدف 1: **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان عبر العالم.** الهدف 8: تعزيز واستدامةالنمو الاقتصادي،مع ضمان التشغيل وتوفير العمل اللائق للجميع. الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة مناسبة على خدمات الطاقة الحديثةالموثوقة والمستدامة. الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، مع تشجيع التصنيع المستدام والابتكار. الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 2: ضمان التعليم الابتدائي للجميع	الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
الهدف 3: النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء	الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 4: تقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة الهدف 5: تحسين صحة الأم . الهدف 6: محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، وحمى المستنقعات (الملاريا) وأمراض أخرى.	الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتشمل (السلامة الطرقية والكحول والمخدرات، التأمين الصحي وتلوث الماء والهواء والتربة.
الهدف 7: ضمان بيئة مستدامة	الهدف 12: ضمان استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج. الهدف 15:حماية النظم الإيكولوجية واستعمالها بشكل مستدام مع الحفاظ على الغابات ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووضع حد لفقدان التنوع البيولوجي. الهدف 6: ضمان حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي مع التنمية المستدامة للموارد المائية. الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغيرات المناخية وآثارها. الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	الهدف 17: تفعيل وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

3- مستجدات أهداف التنمية المستدامة:

على خلاف أهداف الألفية للتنمية ذات المجالات الموضوعاتية ومؤشرات التتبع المحدودة، عمل المنتظم الدولي لجعل أهداف التنمية المستدامة، تتسم بشمولية أكبر وتشكل أهداف مترابطة وواضحة أكثر. وكان لزاما إعادة النظر في التركيبة الأولى لبرنامج (2015) وتوسيع مجال الملاحظة وتحسين أليات التتبع والتقييم، في أفق رصد أمثل للنجاحات والإخفاقات في أجرأة برنامج (2030).

وقد تمخض عن هذا المبتغى، أهم مميزات أهداف برنامج (2030) مقارنة مع برنامج (2015) نورد أدناه أهم تجلياتها:

1.3 – أهداف برنامج (2030) كأهداف كونية :

ثم اعتماد أهداف برنامج (2030) لتشكل التزاما لمجموع دول المعمور، على خلاف ما سطر لبرنامج (2015) حيث اقتصرت على الدول المتقدمة بالدرجة الأولى. غير أن هذا الإلتزام الشامل، لتحقيق الأهداف المختلفة داخل أجل (2030)، ترك هامش التصرف نسبيا للدول حين اختيار مسار الوفاء بالتزاماتها. كما أحاط الدول المتقدمة بمسؤولية إضافية تتجلى في مساعدة دول الجنوب على مسايرة الركب عبر آليات التعاون الدولي.

وفي مجال المحاور الموضوعاتية التي اهتم بها برنامج (2030)، سعى المنتظم الدولي إلى تجاوز حدود أو تصنيف الدول من خلال تركيبة الأهداف والمرامي، ليصل إلى مبتغى تحسين أداء برنامج (2015). وقد تجلى ذلك في ثلاث اعتبارات ميزت برنامج (2030) مقارنة مع برنامج (2015) وهي : التماس توازن أمثل بين المكونات الثلاث للتنمية البشرية (الإقتصادي والإجتماعي والبيئي)، شمولية وتفصيل أكثر لأهداف تقليدية مثل الفقر أو الصحة أو الحق في التمدرس، إضافة مجالات أخرى مثل المناخ أو دور الحكامة أو محاربة الفوارق الطبقية والمجالية أو تعزيز أكبر للشراكات بين الدول.

2.3 – أهداف برنامج (2030) : كأهداف مترابطة :

سعى برنامج (2030) إلى تعزيز هدف المكونات الثلاث للتنمية المستدامة، حين صياغة تركيبته من الأهداف والمرامي. وبحكم صعوبة الوصول إلى هذا المبتغى بالنظر إلى ما يميز المكونات الثلاث من ترابط وتأثير متبادل، حين الأجرأة، أسفرت التجربة على وضعيات مختلفة للعلاقة التفاعلية بين أهداف البرنامج، نوجز أهمها أدناه:

- **وضعية التكامل**: حيث يمكن انجاز هدف معين من تسهيل الوصول إلى آخر عبر خلق ظروف مثلى لأجرأته. وكمثال ستمكن الكهربة القروية من تحسين ظروف التمدرس بالعالم القروي.

- **وضعية العلاقة السببية**: حيث الوصول إلى انجاز هدف معين، يمر حتما عبر انجاز آخر أو أخرى. وكمثال فإن تنمية الطاقات النظيفة، ضرورية للحد من تلوث الهواء وبالتالي تحسين الصحة العامة للساكنة.
- **وضعية التصادم**: حيث انجاز هدف (أو مجموعة أهداف) سيشكل ضغطا على انجاز أخرى وقد تتعارض عمليات الإنجاز هذه في ما بينها. وكمثال تعارض هدف الحفاظ على الموارد الطبيعية مع بعض أهداف التنمية الإقتصادية من حيث توسيع الأنشطة المنتجة و المرتبطة بذات الموارد.

ويظل الهدف العام ، المحافظة ما أمكن على الموارد الطبيعية، دونما وصول المنتظم الدولي إلى مقاربة مشتركة ومتوافق عليها، لبلوغ ذلك.

3.3 : تركيبة أهداف ومرامي برنامج (2030):

الهدف (1) : **القضاء على الفقر بصيغه المختلفة** :

- ✓ القضاء على جميع أنواع وصيغ الفقر
- ✓ وضع منظومة وتدابير للحماية الإجتماعية يستفيد منها الجميع مع تحسين ولوج الساكنة الهشة إلى الخدمات والموارد الأساسية
- ✓ تشجيع ولوج جميع الرجال والنساء إلى نفس الحقوق و إلى الموارد الطبيعية وتقديم الدعم اللازم للساكنة المتضررة من الكوارث الطبيعية

الهدف (2) :**القضاء على الجوع وضمان الأمن الغدائي وتحسين التغدية وإنعاش الفلاحة المستدامة**:

- ✓ ضمان تغذية سليمة ومغذية وكافية للجميع وخصوصا الرضع والأشخاص في وضعية هشة.
- ✓ الرفع من مردودية الأنشطة الفلاحية وتحسين دخل الفلاحين الصغار وممتهني الصيد البحري.
- ✓ الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات والحيوانات وتعزيز التأقلم مع التغيرات المناخية.

الهدف (3) : **تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتحسين مستوى الرفاه لجميع الأعمار:**

- ✓ تقليص نسب الوفيات لدى الأمهات والأطفال والرضع حديثي الولادة و الناتجة عن الأمراض غير المنقولة.
- ✓ تعميم التغطية الصحية وتحسين الصحة الجنسية والإنجابية
- ✓ تقليص أعداد القتلى والجرحى من حوادث السير وكذا الوفيات الناتجة عن أمراض مصدرها التلوث أو مواد كيميائية خطيرة.

الهدف(4): **ضمان التعليم الجيد والمنصف والدامج للجميع ، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع**.

- ✓ ضمان دورة كاملة من التعليم الجيد لجميع الفتيات والفتيان (الأولي والإبتدائي، والثانوي)
- ✓ ضمان إمكانية الحصول على تعليم تقني أو مهني أو جامعي عالي الجودة بتكلفة مناسبة، لجميع النساء والرجال،
- ✓ ضمان وصول الأشخاص في وضعية هشاشة بما فيهم دوي الإحتياجات الخاصة، إلى جميع مستويات التعليم والتكوين
- ✓ تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة.

الهدف (5): **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**.

- ✓ إنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات،
- ✓ القضاء على الممارسات الضارة للنساء والفتيات مثل الزواج المبكر أو القسري، وتثمين العمل المنزلي غير المأجور،
- ✓ تشجيع مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والإقتصادية والعامة وضمان حصول الجميع على علاجات الصحة الجنسية والإنجابية.

الهدف (6):ضمان حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي مع تدبير مستدام للموارد المائية.

- ✓ تعميم الحصول على مياه الشرب بتكلفة معقولة،
- ✓ تعميم وصول الجميع إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة،

- ✓ تقليل نسبة المياه العادمة غير المعالجة وتعزيز إعادة الإستخدام الآمن للمياه المعالجة وإعادة تدويرها بدون مخاطر.
- ✓ الرفع من الإستغلال الفعال للموارد المائية في جميع القطاعات ، وتشجيع المندمج مع حماية النظم البيئية المتعلقة بالمياه.

الهدف(7) : **ضمان حصول الجميع بتكلفة مناسبة على خدمات الطاقة الحديثة و الموثوقة والمستدامة.**

- ✓ ضمان وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة و الموثوقة بتكلفة معقولة،
- ✓ زيادة حصة الطاقة المتجددة ضمن صيغ الإستهلاك بشكل كبير وتحسين الفعالية الطاقية،
- ✓ تسهيل الوصول إلى علوم وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتشجيع التقنيات الجديدة بالإضافة إلى تعزيز الإستثمار في البنية التحتية للطاقة.

الهدف (8) : **تعزيز واستدامة النمو الإقتصادي، مع ضمان التشغيل وتوفير العمل ألائق للجميع.**

- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية من خلال التنويع والتحديث التكنولوجي والإبتكار لاسيما من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وذات الطلب الكبير على اليد العاملة.
- ✓ تشجيع الاعتماد على سياسات محفزة لخلق فرص الشغل اللائق ولإذكاء المبادرة المقاولاتية وتطوير وثيرة خلق المقاولات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تطوير السياحة المستدامة وتثمين المنتوجات المحلية والموروث الثقافي
- ✓ السعي نحو الوصول إلى مستويات أعلى للتشغيل المنتج وضمان عمل لائق ودخل متساوي مع كل عمل ذي قيمة مماثلة للرجال والنساء.

الهدف (9) : **إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، مع تشجيع التصنيع المستدام والابتكار**.

- ✓إقامة بنية تحتية وخدمات نقل عالية الجدودة،
- ✓ الزيادة في حصة القطاع الصناعي في خلق فرص الشغل وفي الناتج الداخلي الخام.
- ✓ تحسين ولوج الشركات ، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى الخدمات المالية وإدماجها في سلاسل الإنتاج والأسواق،
- ✓ تشجيع الصناعات النظيفة والمحترمة للبيئة.
- ✓ تعزيز البحث العلمي وتشجيع الإبتكار وأنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا

- ✓ تحقيق زيادة كبيرة في فرص الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .

الهدف (10): **الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.**

- ✓ اعتماد تدابير لتمكين الطبقة الضعيفة من السكان (أصحاب الدخل المنخفض)،
- ✓ ضمان تكافؤ الفرص والحد من التفاوتات، ولاسيما من خلال الحماية الاجتماعية،
- ✓ تعزيز الإندماج الاقتصادي للجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق،
- ✓ تحسين ضبط ومراقبة المؤسسات والأسواق المالية

الهدف (11) : **مدن ومجتمعات محلية مستدامة .**

- ✓ محاربة السكن غير اللائق وتأمين الأماكن العامة،
- ✓ تطوير وتحسين أنظمة النقل الحضري.
- ✓ حماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه.
- ✓ الحد من تلوث الهواء وتحسين جمع ومعالجة النفايات الحضرية،
- ✓ تعزيز تخطيط التنمية الجهوية الفعالة لتقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والقروية.

الهدف (12) : **ضمان استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج .**

- ✓ استعمال الموارد الطبيعية وتدبيرها بشكل مستدام،
- ✓ الحد من إنتاج النفايات من خلال المنع وإعادة التدوير والاستخدام، وخفض حجم نفايات الطعام للفرد إلى النصف وتحقيق التدبير السليم للمواد الكيميائية،
- ✓ تشجيع الشركات ولاسيما الشركات الكبيرة والعابرة للقارات على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.
- ✓ تطوير آليات رصد تأثير السياحة على التنمية المستدامة،
- ✓ ترشيد الإعانات الموجهة إلى المحروقات الاحفورية، مصدر التبدير.

الهدف (13) : **اتخاد إجراءات عاجلة للتصدي للتغيرات المناخية وآثارها.**

- ✓ تعزيز القدرة على التكيف مع الأخطار المرتبطة بالمناخ،
- ✓ إدراج تدابير متعلقة بالتغيرات المناخية في السياسات والتخطيط الإستراتيجي على المستوى الوطني،
- ✓ جودة التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من التغيرات المناخية، والتكيف معها، والحد من أثرها والإنذار المبكر بها.

الهدف (14) : **الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستعمالها بشكل مستدام**

- ✓ تنظيم الصيد بشكل فعال، والحد من الصيد الجائر والغير قانوني وإعادة توازن المخزون السمكي
- ✓ منع التلوث البحري بجميع أنواعه وحماية النظم البيئية البحرية والساحلية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق بحرية محمية،
- ✓ تحسين ظروف عمل الصيادين وتثمين المنتوجات من خلال تطوير البنية التحتية للتسويق.

الهدف (15) : **حماية النظم الإكولوجية واستغلالها بشكل مستدام مع الحفاظ على الغابات ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وتدني التنوع البيولوجي:**

- ✓ ضمان حفظ وتثمين النظم الإكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والخدمات المرتبطة بها خصوصا الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، واستعمالها بشكل مستدام.
- ✓ السعي إلى تنمية مستدامة لجميع أنواع الغابات ووقف تدميرها مع إعادة تشجير الغابات المتدهورة على المستوى العالمي.
- ✓ حماية الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات.
- ✓ وقف تدهور التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة بالإنقراض.

الهدف(16): **التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومفتوحة للجميع على جميع المستويات.**

الهدف (17) : **تفعيل وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**

4- مؤشرات تتبع أجرأة أهداف التنمية المستدامة :

تتشكل أهداف برنامج (2030), من 169 مرمى أي بمعدل (10) مرامي لكل هدف. و يتفرع عن كل مرمى، مؤشر أو مؤشرات رصدت لتتبع الأجرأة و للقيام بالمقارنات بين الدول من حيث الإنجاز.

وقد بلغ العدد الإجمالي لذات المؤشرات, ما مجموعة (244) مؤشرا، و هي منظومة قابلة للتغيير مع تطور أنظمة تحصيل و تحليل المعطيات الإحصائية المؤسسة وكذا وفق ما ستؤول إليه المجهودات الفكرية الرامية الى تجويد قائمة المؤشرات. فالمؤشرات المتوفرة وفق المقاربة الأولية لمنظومة التتبع, تنقسم إلى ثلاث فئات، وفق ما ذكر و هي:

- مؤشرات المستوى الأول : و تضم التي تم التوافق على مضمونها وعلى قاعدة احتسابها، من طرف جميع الدول، إلى درجة أنها أصبحت تشكل لوحة قيادة، على الدول احتساب مؤشراتها و الإدلاء بها سنويا ، إلى الهيئات الأممية المختصة.

- مؤشرات المستوى الثانية: و هي التي تحظى بقاعدة للاحتساب متوافق عليها دون أن تتمكن جميع الدول، وفق نظمها الإحصائية، على قياسها مما يمنع اعتمادها للقيام بالمقارنات المرجوة بين دول المعمور.

- مؤشرات المستوى الثالث : و هي التي لم تصل الدول من أجلها، إلى توافق حول طريقة احتسابها و تشكل مادة مجهود فكري للوصول إلى ذلك’ ففي انتظار إعادة النظر في مادتها لا يمكن لها أن تنضم إلى منظومة المقارنة بين دول المعمور.

و حري بالتذكير، بأن تجليات و تداعيات هذا التصنيف، لترتبط ارتباطا وثيقا ، بمدى قدرة كل دولة، على مسايرة منظومة التتبع و التقييم لأهداف التنمية المستدامة. و يرجع هذا أساسا، إلى مستوى التطور و التكامل الذي وصل إليه النظام الإحصائي لكل دولة من حيث تحصيل و تخزين و استغلال المعطيات وفق المعايير الدولية المتبعة.

5 – تتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة : النموذج المغربي :

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط تقريرا بعنوان "مراجعة أهداف التنمية المستدامة –التقرير الوطني 2020".

و يستعرض التقرير إنجازات المغرب بخصوص أهداف التنمية المستدامة لسنة 2020، و كذلك آفاق بلوغها في أفق 2030. وقد و كلت هذه المهمة للمندوبية السامية للتخطيط كعضو في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تأسست سنة 2019 و يرأسها رئيس الحكومة.

و يعد هذا التقرير الثاني من نوعه بعد إصدار 2016، و قد تم رفعه إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة للمصادقة عليه قبل نشره. و يلخص المشاورات و الإجراءات التي تم تنفيذها على المستوى الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

و من بين الإجراءات التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط بخصوص هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- تنظيم فترة ما بين (2017-2019) لمشاورات جهوية تستهدف التعريف و التوعية بأهداف التنمية المستدامة.
- خلق منصة مخصصة لأهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي للمندوبية.
- انجاز بحث ميداني حول تصور الأسر لأهداف التنمية المستدامة سنة 2016 بهدف تحسيس المجتمع المغربي ورصد نظرته إلى منظومة أهداف التنمية المستدامة.
- توسيع و توجيه البحوث الوطنية إلى هدف خلق نظام إحصائي يتلاءم و مبتغى إنتاج المعطيات حول أهداف التنمية المستدامة
- إبرام اتفاقيات بين المندوبية السامية و منظمات أممية لدعم مجهود تتبع و تقييم أهداف التنمية المستدامة.

وقد خلص تقرير سنة 2020 إلى أهم المحاور التالية:

- تمكن النظام الإحصائي الوطني من إنتاج بيانات إحصائية لدعم أهداف التنمية المستدامة وصلت الى (102) مؤشرا من بين(244) أي بنسبة (42%) وفق التركيبة التالية: (61) مؤشر من المستوى الأول من بين (108) بنسبة تقارب (56.5%) ثم (35) من بين (95) بنسبة (37%) للمستوى الثاني تم (03) من بين (34) بنسبة (9%) للمستوى الثالث.
- يستوجب مبتغى إعطاء دفعة جديدة لمنظومة أجرأة أهداف التنمية المستدامة، رفع تحديات أبرزها: التنزيل على مستويات دون الوطني / تناسق السياسات العمومية/ تناسق و تكامل النظام الإحصائي الوطني النهوض بمحور التمويلات.
- أهداف تم بلوغها (10) سنوات قبل اجل (2030) وهي:

القضاء على الجوع / الحد من وفيات الأمهات و الأطفال/ تعميم التعليم بالابتدائي / تحقيق التكافؤ بين الفتيات والفتيان بجميع المستويات الدراسية / و أخيرا تعميم حصول السكان على مياه الشرب و الكهرباء .

- الأهداف التي سيتم بلوغها قبل 2030 تتمثل في: محاربة الفقر / تحسين التغذية للأطفال دون سن (5) سنوات / تعميم التعليم في جميع المسالك الدراسية.
- و بخصوص الأهداف التي تواكبها تحديات كبيرة تتجلى في : الحد من التفاوتات الاجتماعية و المجالية تعزيز النمو الاقتصادي و توفير العمل اللائق / الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري و البري/ مكافحة آثار التغيرات المناخية.

- قامت المندوبية السامية للتخطيط، باستشراف سيناريوهات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، في أفق 2030 خلصت إلى ثلاث حالات : سيناريو عادي يفترض تطورا عاديا للاقتصاد الوطني دون تأثير لعوامل خارجية ملزمة وضمنها جائحة كورونا/ سيناريو محتمل يأخذ بعين الاعتبار آثار جائحة كورونا و استمرارها لمدة زمنية معلومة/ سيناريو مأمول و يفترض احتساب ثمرات أجرأة أهداف التنمية المستدامة على الاقتصاد و المجتمع بالمملكة. و سوف يوصى هذا العمل بالجنوح إلى السيناريو الأخير كأفضل اختيار.

و يمكن الاطلاع على مضمون التقرير بالولوج إلى الموقع المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma).

6 – نحو تنزيل لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي:

يعتبر ورش الجهوية الموسعة، أهم دعائم سياسة ترابية تتوخى تعزيز اختصاصات و إمكانات المجالس الجهوية، لتلعب دورها في أفق إرساء تنمية مجالية متوازنة، تحد من التفاوتات و تساهم في تناسق مختلف التدخلات للوصول إلى هدف مشترك.

و سوف تلعب عملية أجرأة هذا الورش، دورا محوريا لتسهيل تنزيل أهداف التنمية المستدامة، على صعيد الجهة، لو تم رفع بعض العوائق لبلوغ ذلك، و منها:

- تأهيل العنصر البشري المتوفر لدى مختلف الفرقاء بأرض الجهة و ذلك بتشجيع نقل الخبرة بين المركز و الجهة و باستدراج كفاءات للعمل بها .

- التركيز على تأهيل النظام الإحصائي الجهوي لجعله قادرا بالتدريج، على إنتاج المعطيات اللازمة لمسايرة عملية أجرأة أهداف التنمية البشرية. و قد يمر هذا عبر توحيد الرؤى والرفع من مستوى الوعي من أهمية البيانات الإحصائية لتأسيس القرار و كذا عبر الوصول بالنظم الإحصائية القطاعية، إلى مستويات متقاربة من التأهيل.

- وعلاوة على أهمية تجويد نظم إنتاج و استغلال المعطيات الإحصائية، على صعيد الجهة في أفق تيسير عملية التنزيل المرجوة، سيتعين كذلك، لاستكمال شروط أجرأة مثلى لأهداف التنمية البشرية بالجهة، إيلاء المزيد من العناية لسبل تفعيل الاستراتيجيات القطاعية على المستوى دون الوطني، كضمان للوصول إلى تنمية مستدامة و متكاملة الأركان .

المندوبية السامية للتخطيط
Haut Commissariat au Plan

المديرية الجهوية للتخطيط لسوس ماسة
شارع الجنرال الكتاني، ص. ب. 301 - أكادير
الهاتف: 05.28 84.07.58 / 05.28.82.17.68 -الفاكس:05.28.84.07.74
البريد الالكتروني : drp.agadir@gmail.com
www.hcp.ma/region-agadir